أكد إعداد خطط لتشييده وفق أعلى المواصفات

الخليفي : 9 ملايين دينار...حجم مبيعات «تعاونية الخالدية» خلال الأشهر السبعة الأولى

■ الجمعية احتلت المركز الأول في حجم المبيعات بزيادة 250 ألف دينار

نايف الخليفي

■ تفوقت على المستوى الخليجي فيما يخص جودة اختيار السلع

■ طرح عدة مبادرات وخدمات دراسية واجتماعية وصحية لأهالي المنطقة

■ إنجاز مشروع المول التجاري الجديد لتعاونية الخالدية قريباً

كشف رئيس مجلس ادارة جمعية الخالدية التعاونية نايف الخليفي ان مشروع انجاز المول التجاري الجديد سيبدأ قريبا مضيفا انه تم اعداد خطط ليتم تشييده وفق اعلى المواصفات لتقديم خدمة ذات جودة عالية لاهالي المنطقة وذلك بعد هدم السوق المركزي القديم في مركز الضاحية.

وأشار الخليفي الى ان تعاونية الخالدية قامت برفع الودية من 5 الى 6 ملايين دينار بعد ان حصلت على موافقة وزارة الشؤون كما انها حققت ارباح جيدة منذ بداية العام الحالي مضيفاً أن حجم المبيعات تجاوز 9 ملايين دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بزيادة بلغت 250 الف دينار لتحتل بذلك المركز الأول على مستوى الكويت إضافة الى احتلالها المركز الأول خليجيا فيما يخص جودة السلع وتفوقها في المحافظة على مساهميها إضافة الى ريادتها خليجيا في اختيار جودة السلع.

ونوه الى التعاونية عملت بجد خلال الأشهر لتقديم العديد من الخدمات لأهالي المنطقة وطرحت العديد من المبادرات على مختلف الصعد الدراسية والاجتماعية والصحية مضيفاً تم عنوان المرحلة المقبلة هي إثراء الجوانب الخدمية والتسويقية وتقديم الأفضل للمساهمين وأبناء المنطقة، وتعزيز الصورة المشرقة لجمعية الخالدية بين اطياف المجتمع الكويتي.

وأكد الخليفي انه يتم حالياً دراسة واقع الفروع ومدى تلبيتها للخدمات واحتياجات المستهلكين والتواصل مع ابناء المنطقة والاستماع الى تطلعاتهم والعمل على تطبيقها فضلا عن اعداد خطط ودراسات للاستفادة من التكنولوجيا في تطوير عمل التعاونية على المدى المنظور. و أشاد الخليفي بالتعاون بين وزارة الشؤون و التعاونيات مضيفاً أن الوزارة قامت بتوفير مدقق حسابات و مراقب مالي واداري لكل جمعية لكنه نوه في الوقت نفسه الى ضرورة البحث مع وزارة الشؤون عن المشكلات التي تواجه التعاونيات وذلك عن طريق اجتماعات دورية مطالبا وزارة الشؤون ان تأخذ اراء التعاونيين قبل صدور قرارات ربما تعيق عمل الجمعيات، مضيفا أن تعاونية الخالدية متعاونة ومتجاوبة بشكل كامل مع مختلف الجهات الحكومية كما تقوم بشكل دوري ومنتظم بدفع التزاماتها المالية ل«أملاك الدولة».واكد الخليفي دعمه لفكرة الشراء الجماعي لاتحاد الجمعيات لكن بشرط أن يخضع للتنظيم و التزام كل جمعية بكمياتها كما طالب بعودة لجنة الأسعار في الاتحاد لان لها دور هام في الحفاظ على المستهلك والمساهم معربا في ذات الوقت عن رفضه لكل الزيادات المصطنعة في الأسعار. ونوه إلى الجمعيات يجب أن تقدم خدمات للمجتمع والمساهمين، خاصة وان هناك بند يخول لها ان تصرف على الاعمال الاجتماعية ، إضافة الى مساهمتها في التوظيف وتخفيف العبء عن الدولة وتنظيم الأسعار واشار الي ان الخصخصة قتل ممنهج للعمل التعاوني وصفها بسرقة العصر. مؤكدا انها لن تمر وسنقف جميعا ضد كل من يحاول هدم الصرح التعاوني في الكويت. مشيرا إلى ان الخصخصة ستقضي على العمل الاجتماعي والخدمي الراقي الذي يقوم به القطاع التعاوني وستحرم المناطق من الخدمات والمشاركة في المناسبات وتقديم المياه للمساجد وسوف تغلق النوادي الصيفية لافتا إلى ان هذه الأشياء تقوم بها الجمعيات التعاونية خدمة للمواطن والمقيم وأهالي المنطقة معا مناشدا الجميع ان يقف صفا واحدا ضد عملية الخصخصة التي تريدها بعض الجبهات التي لاتعلم شيئا عن دور التعاون في خدمة المناطق ونرفض ايضا التطبيق التدريجي الذي يطلق عليه الموت البطيئ او الحرب الباردة على القطاع التعاوني وبحجة انها جمعيات خاسرة لافتا إلى أن الخصخصة هي التفاف على الحق التعاوني. الجمعية التعاونية هي جماعة مستقلة من الأشخاص يشتركون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة وتنشأ التعاونيات على قيم سامية منها الاعتماد على النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن متسائلا كيف يخصخص المخصخص.

بالتعاون مع مشروع «أمنية»

«الخطوط الكويتية» توزع 8 حاويات لإعادة تدوير البلاستيك

لقطة جماعية للمسؤولين

في إطار اهتمامها بالحفاظ على البيئة ودعم المشاريع الوطنية الراعية لذلك، وتطبيقا لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية، أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية، بالتعاون مع مشروع «أمنية»، عن توزيع 8 حاويات لإعادة تدوير عبوات مياه الشرب البلاستيكية الفارغة وذلك في عدة مناطق مختلفة في الكويت، حيث تم تقسيمها الى 4 حاويات في كلية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، وواحدة في جمعية الفنطاس، وواحدة في جمعية الشامية، وواحدة في حديقة الحيوان، وواحدة في المبنى الرئيسي للخطوط الجوية الكويتية في منطقة الضجيج.

ويعتبر «أمنية» مشروع وطني بيئي حضاري، أسس في اغسطس 2015 بسواعد كويتية وهم سناء الغملاس، وفرح شعبان، وسعود الفوزان، ويهدف المشروع الى نشر ثقافة فرز وتدوير النفايات في المجتمع، بما يساهم في الحد من التلوث البيئي والاستفادة من النفايات البلاستيكية، حيث ان مثل تلك المشاريع تفتح آفاق جديدة لمستقبل الصناعات الوطنية لتنهض في المستوى الاقتصادي للبلاد.

وفي هذا الشأن، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الجوية الكويتية فايز العنزي: «حرصاً من الخطوط الجوية الكويتية الدائم على دعم مبادرات ومشاريع الشباب التي تخدم البيئة والاقتصاد الوطني للبلاد، تسعى الشركة بشكل مستمر بأن تكون قريبة من المجتمع الكويتي بجميع شرائحه ونشاطاته الأمر الذي يعكس أهمية دور الخطوط الجوية الكويتية في المساهمة بالفعاليات الاجتماعية كما يبرز أهمية مشاركة القطاعات الحكومية مع القطاع الخاص في برامجهم التوعوية وذلك رفعة لوطننا الغالي الكويت».

وأضاف العنزي قائلاً: «تضع (الكويتية) ضمن أولوياتها، تشجيع المجتمع على الاهتمام بحماية البيئة والتقليل من النفايات والمشاركة الفعالة في المشاريع الوطنية، ولتتناسق أيضا مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035 لياتي تركيز الخطوط الجوية الكويتية ضمن خطتها الاستراتيجية في المسؤولية الاجتماعية على أربعة محاور أساسية وهي الصحة والبيئة والتعليم والشباب والابداع».

وختم العنزي تصريحه بتقديم جزيل الشكر والتقدير للقائمين على مشروع «أمنية» وذلك لجهودهم المبذولة في انجاح الفكرة، متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح في تقديم الأفكار المبتكرة بما يعود على الوطن والمواطنين بالتقدم والازدهار الدائم وذلك لخلق وتوفير بيئة خصبة تمهيدا للجيل القادم سعياً وراء علو شأن بلادنا.وبدورها، عبرت فرح شعبان أحد مؤسسي مشروع «أمنية» عن سعادتها بمشاركة الخطوط الجوية الكويتية في المساهمة بالمشروع وقالت: «نقدر هذا التعاون من شركة عريقة كالخطوط الجوية الكويتية، حيث قمنا بتوزيع أول حاويتين في موقع حيوي جدا في كلية سعد العبدالله، ويعتبر هذا التعاون تحقيقاً لأمنية الخطوط الجوية الكويتية بدعمهم لنشر الوعي البيئي في المجتمع وذلك من باب المسؤولية الاجتماعية».

تعليمات «المركزي» الجديدة للاقتراض بين التحديث والتحفيز

بنك الكويت المركزي

بدأت البنوك والمصارف في الكويت منتصف نوفمبر الماضي تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي الجديدة الخاصة ب(قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي) التي قضت برفع سقف الحد الأقصى للقرض «الاستهلاكي» من 15 ضعف صافي الراتب الشهري إلى 25 ضعفا وبحد أقصى 25 الف دينار كويتي (نحو 82,5 الف دولار أمريكي).

وأبقت تعليمات (المركزي) الجديدة على الحدود القصوى للقرض «الإسكاني» (المقسط سابقا) عند 70 الف دينار (نحو 231 الف دولار) ليبلغ مجموع ما يمكن للعميل الحصول عليه من قروض أو تمويل إسلامي 95 الف دينار (نحو 313 الف دولار) بدلا من 85 الف دينار (نحو 280,5 الف دولار).

وفي حين جاءت تعليمات (المركزي) في إطار حرصه على عمليات المراجعة المنتظمة (تحديث) ما يصدره من تعليمات وخاصة أن آخر تعديل عليها كان في 2004 أفاد (البنك) في بيان نشر على موقعه الإلكتروني بأن التعليمات أخذت في الحسبان التغيرات التي شهدتها مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي المحلي (2004 2017-).

وشهدت الفترة المشار إليها آنفا تغيرات هائلة في المشهد الاقتصادي المحلي والعالمي ولعل أبرزها الأزمة المالية العالمية 2008 والهبوط الدراماتيكي في أسعار النفط العالمية في 2014 وتراجع إيرادات الدولة منه بنسبة 60 في المئة ما دفع البلاد إلى الاستدانة من الأسواق العالمية بإصدار سندات دولية.

كما شهدت السنوات الماضية تطورات مهمة على صعيد السياسات النقدية العالمية تمثلت في تخلي معظم الاقتصادات الرئيسية عن سياسات التيسير النقدي التي انتهجتها بعد الأزمة المالية وبدأت في رفع أسعار الفائدة على عملاتها إذ قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة ثماني مرات منذ 2015 في حين قام (المركزي) الكويتي برفعها أربع مرات فقط بغية تحفيز الاقتصاد المحلي.

وبينما يسهم رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة في خفض معدلات الاستهلاك والتحفيز على الادخار يؤدي إلى انخفاض معدل إقبال الأفراد والشركات على الاقتراض ومن ثم تقليص حجم الائتمان بما فيها القروض الموجهة إلى القطاعات العقارية والاستثمارية والاستهلاكية والأوراق المالية.

ويدفع تثبيت الفائدة على أي عملة وطنية مقابل رفع الفائدة على سعر الدولار الأمريكي المستثمر للإيداع بالعملة الأمريكية للتحقيق عوائد أكبر ما يفقد العملة الوطنية جاذبيتها وبالتالي تلجأ البنوك المركزية إلى تحفيز البنوك المحلية عبر رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقابل رفع معدل (اتفاقية إعادة الشراء «الريبو») ما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع.

وتصب تعليمات (المركزي) الكويتي الجديدة للاقراض بعكس التوجهين السابقين كأداة نقدية يستخدمها لتحفيز نمو القطاعات الاقتصادية لاسيما أن البنوك المحلية عزت نتائجها الإيجابية المحققة في الأشهر التسعة الاولى من 2018 إلى تمويلها مشروعات تنموية داخل البلاد في وقت سجلت فيه المؤشرات الاقتصادية المحلية نموا محدودا للتضخم وبسيطا في عرض النقد.

ومن المؤشرات التي اعتمد عليها المركزي في تعليماته الأخيرة بلوغ نسبة النمو في متوسط الراتب الشهري للكويتيين (2004- 2017) نحو 12 في المئة في حين بلغ معدل التضخم المركب للسنوات المذكورة نحو 67 في المئة.

من ضمن المؤشرات أيضا بلغ المتوسط المركب السنوي لنمو محفظة القروض في البنوك الكويتية بنحو 14 في المئة من واحد مليار دينار (نحو 3,3 مليار دولار) في 2000 إلى 12 مليار دينار (نحو 39,6 مليار دولار) في 2017.

وفي هذا الصدد قالت وزير التجارة والصناعة السابقة الدكتورة أماني بورسلي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم السبت إن مثل هذه التعليمات التي تصدر عن البنك المركزي تأتي بعد تقييم الوضع الاقتصادي وإجراء دراسة مستفيضة متخصصة.

ورأت بورسلي أن من شأن التعليمات الجديدة المساهمة في زيادة حجم النقد بالسوق المحلية وآثار إيجابية وتداعيات سلبية على حد سواء.

وأوضحت ان الآثار والتداعيات المحتملة للتعليمات الجديدة هو أن رفع سقف القروض في ظل المسار التصاعدي لأسعار الفائدة يعني زيادة تكلفة القروض على المستهلكين إلا أنه في الوقت نفسه يعد مؤشرا على توظيف الودائع الكبيرة لدى البنوك وإدخال أموال جديدة في الدورة الاقتصادية للبلاد.

وأضافت أن المخاوف المصاحبة لأي قرار يتعلق بزيادة حجم الائتمان ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) وانخفاض القيمة الشرائية للعملة إلا أنه يسهم في تحفيز النمو والنشاط الاقتصادي للبلاد.

كأبرز 50 شركة ناشئة في العالم العربي

تطبيق «كوفي» الكويتي ضمن قائمة «فوربس»

حاز تطبيق «كوفي» على مرتبة ريادية في قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 50 مشروع ناشئ في العالم العربي لتصبح هي الشركة الكويتية الوحيدة في القائمة، تطبيق «كوفي» هو تطبيق متطور جدا وعالي التقنية، يمكن محبي القهوة من الحصول بسهولة على قهوتهم من قائمة متنوعة وغنية بالخيارات من المقاهي المشاركة. وقد انطلقت فكرة التطبيق من الكويت وتم تطويره في وادي سيليكون، عاصمة التكنولوجيا العالمية.

وقد حاز تطبيق كوفي، الذي طور من قبل فريق يتكون من مهندسين عالميين على درجة عالية من الخبرة ومحبين للقهوة أيضا، على إقبال كبير في السوق من قبل محبي القهوة وبشكل سريع وذلك بفضل تخصصه في مجال القهوة التي تشكل جزء من الثقافة العربية حيث تشكل القهوة عنصر أساسي من الحياة اليومية.

وبهذه المناسبة قال المؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق «كوفي»، علي الإبراهيم: «أتوجه بجزيل الشكر لمجلة فوربس الشرق الأوسط على متابعتها ورصدها للتطور والنمو السريع لتطبيق «كوفي» على مدى الأشهر الماضية، فما يميزه أنه تمكن من تقديم القهوة التي تشكل جزء من الثقافة العربية بطريقة جديدة ومتطورة لتتماشى مع أسلوب الحياة العصرية للمستخدم وذلك من خلال منصة إلكترونية موحدة تعمل على توفير خدمات تتناسب مع متطلباته اليومية.

وأضاف الإبراهيم قائلا: «نعمل اليوم جاهدين لتحقيق المزيد من النمو في الكويت والشرق الأوسط من خلال تحقيق هدفين مكملين لبعضهما، الأول استقطاب المزيد من المقاهي والحرص على التنوع في الخيارات وتوسيع الشبكة جغرافيا، والثاني هو استقطاب المزيد من المستخدمين ممن يحبون القهوة وذلك من خلال تعريفهم بمميزات التطبيق وسهولة استخدامه.»

ومن مميزات تطبيق «كوفي»:

• يوفر الوقت على محبي القهوة من خلال تقديم تجربة سريعة وسهلة وسلسة ومبسطة لطلب القهوة.

يمكن المستخدم من طلب قهوته المفضلة بخياراتها المتعددة (على سبيل المثال نوع السكر، نوعية الحليب وخيارات اخرى).

• يقدم خيارات لاستلام القهوة إما من خلال التوصيل السريع إلى مكان العمل أو إلى المنزل، ومن خلال الاستلام الشخصي في المقهى المختار وحسب الوقت الذي يحدده المستخدم، أو التوصيل إلى السيارة.

• توفير القهوة مع خدمة الضيافة الخارجية من قبل خبراء قهوة متمرسين (باريستا) للاجتماعات والمناسبات في مكان العمل أو البيت.